أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

أ.د. محمد جمال طقطق* رويدة زاكي الدندشي**

(الإيداع: 19 آيار 2025، القبول: 17 آب 2025)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2013 حتى عام 2022م وتم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الأساليب الاحصائية المناسبة لتحقيق هدف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات ومقترحات، ولاختبار الفرضية تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي spss، وقد توصلت الدراسة إلى إنه يوجد ارتباط بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط 98% وهو ارتباط قوي، وأن الإنفاق الحكومي يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، ويوجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وهو موافق للأدبيات الاقتصادية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2013 حتى عام 2022م، وتكتب معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$GDP=-9353570.489+6.87GE$$

* أستاذ في جامعة حماة– كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير)– تمويل ومصارف– كلية الاقتصاد– جامعة حماة.

The Impact of Government expenditure on GDP in Syria

Dr. Mohammed Jamal Taqtaq* ****Rwaida Zaki Aldandashi**

(Received: 19 May 2025, Accepted: 17 Augast 2025)

Abstract:

The Study aimed to Identify the impact of government spending on the gross domestic product in Syria during the period from 2013 to 2022AD, the descriptive approach was used and appropriate statistical methods ware relied upon to achieve the study objective and to analyze and interpret the data to reach conclusions and proposals. To test the hypothesis, the spss statistical program was used. The study concluded that there is a relationship between government expenditure and GDP, the correlation coefficient reached 98%, which is a strong correlation, and government expenditure explains 97% of the changes in GDP, there is a direct relationship between government expenditure and GDP, which is consistent with economic literature, there is a statistically significant effect of government expenditure on GDP in Syria during the period from 2013 to 2022AD. The regression equation is written as follows: **GDP=−9353570.489 +6.87GE**

*Professor at the University of Hama– Faculty of economics– Department of Economics.

**Master student at the University of Hama–Faculty of economics– Department of Economics.

1–المقدمة:

شكل موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اهتماماً واسعاً من قبل الاقتصاديين والسياسيين، وأخذ هذا الموضوع حيزاً واسعاً في الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة، وارتبط ذلك بطبيعة النظام الاقتصادي لها والفلسفة السياسية للمجتمع، وأن الدولة تعتمد في تنفيذ برامجها التنموية على أداة مهمة ألا وهي النفقات الحكومية، التي تمثل أداة من أدوات السياسة المالية وشهدت النفقات الحكومية تطوراً موازياً لتطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة بعد ظهور النظرية الكنّزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشاريع التي تحرك عجلة الاقتصاد وتخرجه من حالة الركود، ويتم ذلك من خلال عدة وسائل أهمها الإنفاق الحكومي باعتباره المضخة التي تنشط الاقتصاد والوسيلة التي من خلالها تستطيع الحكومة تحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية.

شهد الاقتصاد السوري خلال السنوات الأخيرة اضطرابات كبيرة شكلت تحديّات كبيرة منها ارتفاع وتضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، الذي يستخدم لمعرفة مدى تطور الوضع الاقتصادي للدولة ما بين عام وآخر أو عبر مدى زمني محدود فهو يعتبر المؤشر الذي يعكس الحالة الاقتصادية للدولة والأنشطة الاقتصادية التي عمل المجتمع على إنتاجها خلال فترة زمنية معينة لذلك فإن أي تغيير يطرأ عليه سينعكس على اقتصاد البلد، وبناءً على ذلك لابد من تدخل الدولة عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي للحد ومعالجة هذه الحالة.

وجاءت الدراسة بعنوان أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وذلك بهدف كيفية الاستفادة من الإنفاق الحكومي لمعالجة هذه المشكلة الاقتصادية بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد السوري ككل.

2–مشكلة البحث:

شهدت سورية خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2013 حتى عام 2022م ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الحكومي وانعكس بشكل أو بآخر على الوضع الاقتصادي في سورية. لذا تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل يؤثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟

3–أهمية البحث:

تستمد دراسة أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية أهميتها من جانبين رئيسين أحدهما علمي، والآخر عملي

فمن حيث الأهمية العلمية: تنعكس أهمية البحث من كونه يشكل سلسلة من البحوث الضرورية في هذا المجال.

أما من جانب الأهمية العملية: فتنبع أهمية هذا البحث في رصد واقع الإنفاق الحكومي وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وبالتالي الاستفادة من هذه الدراسة في رسم السياسات الاقتصادية من أجل معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.

4–هدف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الآتي:

تحديد أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية

5– فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضية البحثية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

6–منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب، والدوريات والتقارير، والأبحاث المنشورة في المجلات المتخصصة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة،

ولاختبار فرضيات البحث سيتم الاعتماد على البيانات المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء، ومن ثم سيتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط.

7–حدود البحث:

الحدود الزمانية: ستتم الدراسة التطبيقية لهذا البحث ضمن الفترة الزمنية الممتدة من 2013 إلى 2022م بسبب تجانس الظروف والأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة.

الحدود المكانية: اعتمد البحث على الاقتصاد السوري.

8–متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الإنفاق الحكومي.

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي.

9–الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1–دراسة(المللي. قمر، مقالة بحثية، جامعة حماة، (2021)، بعنوان: دراسة العلاقة السببية الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في سورية للفترة (1990–2018).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1990–2018)، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي القياسي من أجل تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام برنامج Eviews 10، واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة ومنهجية (تودا)، واعتمدت على التحليل الديناميكي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل ذات اتجاه واحد تتجه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي مما يدعم فرضية (كينز).

2–دراسة (الجبوري، حسام الدين طه محسن، مقالة بحثية، جامعة تكريت، 2021، بعنوان: قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2018)).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع باستعمال نموذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

3–دراسة (محمد. شرف الدين جمعة جبريل، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، 2017، بعنوان: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (1970– 2012)).

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي وتحديد اتجاه هذه العلاقة خلال الفترة (1970–2012) ، حيث تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي والقياسي والتي منها اختبارات جذر الوحدة للكشف عن استقرار المتغيرات واختبار التكامل المشترك لمعرفة وجود علاقة توازنية في الأجلين القصير والطويل، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أوضحت أن العلاقة بينهما طردية فزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.26%، ويعد الإنفاق الحكومي ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الليبي لأنه يعمل على رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً:الدراسات الأجنبية:

1–دراسة (Nailufar. F, Ichsan. I, 2024) بعنوان :

"The Effect of Government Spending, Domestic Investment and Foreign Debt on Gross Domestic Product in Indonesia."

"تاثير الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي والديون الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي والديون الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا من عام 1998–2021، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي والديون الخارجية لهما تأثير كبير وذو دلالة على الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا بينما الاستثمار المحلي ليس له تأثير وليس له دلالة في الناتج المحلي الإجمالي

2–دراسة (Cetintas. H, 2009) بعنوان:

"Causality between Public Expenditure and Economic Growth The Turkish Case."

"العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الحالة التركية."

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في تركيا خلال الفترة (1965–2000)، باستخدام التكامل المشترك وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في تركيا.

10–ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها سيتم فيها دراسة أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام 2013 حتى عام 2022م وهي الفترة التي تجانست فيها الظروف الاقتصادية وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط.

11–الإطار النظري:

11–1–مفهوم الإنفاق الحكومي، وطرق تمويله، وتصنيفه:

11–1–1–مفهوم الإنفاق الحكومي:

يعد الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة والمؤسسات التابعة لها لتحقيق أهدافها وإشباع الحاجات العامة، والوسيلة التي يتم من خلالها تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها في مختلف مجالات الحياة وأداة مهمة يستخدم في عملية التنمية، ويلعب دوراً محورياً في أداء اقتصاد البلد في جميع مراحل النمو والتنمية، فالإنفاق الحكومي يعكس فاعلية الحكومة ومدى تأثيرها في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

فهو مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة**(طاقة. محمد، العزاوي. هدى، 2007)** ، كما يمكن القول بأنه جزء من الأدوات المالية التي تتضمن جميع الإيرادات المتولدة من الضرائب والمصادر الأخرى وتستخدم بعقلانية بما يفيد مصالح البلد**(Iheanacho, Eugene. 2016)**

وإن للإنفاق الحكومي خصائص يمكن إجمالها بما يأتي:

أ–الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي: ويتمثل ذلك فيما تنفقه الحكومة من مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من السلع والخدمات**(شهاب. مجدي، 2004)** ولشراء ما يلزمها من تجهيزات إنتاجية للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، والمنح والمساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وغيرها**(سليمان. فرات، 2015)**.

ب–مصدر الإنفاق الحكومي: إن المبالغ النقدية التي تنفقها الحكومة لممارسة نشاطها العام يشترط أن يكون الآمر بها شخص معنوي تابع للحكومة**(محمد. شرف الدين، 2017)**.

ج–أن يهدف إلى تحقيق أو إشباع حاجة أو منفعة عامة: يكتمل مفهوم الإنفاق الحكومي عند تحقيقه منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة، أي يشترط لكي يكون الإنفاق حكومياً عليه إشباع حاجات عامة(**عبد الحميد. عبد المطلب)**

1–1–2–طرق تمويل الإنفاق الحكومي:

تلجأ الحكومة إلى طرق لتمويل إنفاقها ويكون تمويلها بواسطة الضرائب والقروض العامة أو بالإصدار النقدي:

1–التمويل عن طريق الضرائب:

حيث تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل الإنفاق الحكومي، فإذا كان الاقتصاد في حالة ركود ينبغي زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأنها تؤثر في الدخل فيزداد بمقدار الانخفاض فيزداد الطلب الكلي، وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم فينبغي تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب لتخفيض حجم الأرباح فيؤدي ذلك لتخفيض الطلب الكلي**(زكي. رمزي، 1992)**

2–التمويل عن طريق القروض العامة:

يقصد بالقروض العامة، المبالغ النقدية التي تستدينها الحكومة أو أي شخص معنوي عام من الأفراد أو الأشخاص الخاصة من الدول الأخرى أو من داخل الدولة ذاتها، وتعتبر القروض العامة من الإيرادات غير العادية، لذا فمعظم الدول تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها العامة سواء من الداخل أو من الخارج.

3–التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد:

وهو قيام الحكومة من أجل تمويل نفقاتها بالإصدار النقدي وهو ما يعرف بنقدية عجز الموازنة العامة للحكومة، وتتم عملية الإصدار عادةً من طرف المصرف المركزي وهو المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى الدولة بناءً على طلب الخزينة العمومية فيها**(العاقل. فتحية، سعداوي. خاليدة، 2019).**

11–1–3–تصنيف الإنفاق الحكومي:

يتم تصنيف الإنفاق الحكومي لعدد من المعايير أهمها:

أ–معيار طبيعة الإنفاق الحكومي: اعُتمد هذا التصنيف وفقاً لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها في الدخل القومي، والتي تصنف إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية: **(ناشد. سوزي، 2006)**

- النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم. وكذلك نفقات المشاريع الاستثمارية. **(العبيدي. سعيد علي محمد، 2011).**
- النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الحكومة على مقابل من السلع والخدمات، فالإنفاق التحويلي يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طبقة إلى أخرى، وبمقتضى ذلك فإن النفقة التحويلية تنفقها الحكومة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، ومن أمثلتها: الإعانات. **(ناشد. سوزي، 2006).**

ب–معيار دورية الإنفاق الحكومي: وأساس هذا المعيار هو مدى تكرار النفقة الحكومية في موازنة الحكومة، ويشمل نوعين من النفقة الحكومية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية:

- الإنفاق الحكومي الجاري: وهي النفقات التي لا يترتب على إنفاقها أي زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات الحكومية، ويتميز هذا النوع من الإنفاق بالدورية والتكرار في موازنة الحكومة ويطلق عليه اسم "الإنفاق العادي" ويشمل: كل النفقات اللازمة لسير المرافق العامة والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها، إنما نوع النفقة أي مدى تكرارها الدوري في كل سنة مالية في الموازنة العامة للحكومة.**(Belkheiri.O,2007).**
- الإنفاق الحكومي الرأسمالي (الاستثماري): هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الحكومة، أي النفقات التي ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة ويتم تمويلها من خلال مصادر تمويلية استثنائية كالقروض،

والإصدار النقدي الجديد ويطلق عليه اسم الإنفاق "غير العادي" ويشمل الإنفاق على المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية. **(ناشد. سوزي، 2006)**.

ج– معيار الغرض من الإنفاق الحكومي: ويسمى أيضاً بالتقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي، أي تقسيم النفقة بحسب أغراضها وأهدافها، ويتم تصنيفها إلى: **(القيسي. أعاد، 2015)**

نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية، نفقات مالية، نفقات عسكرية.

11–2–مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، وطرق قياسه:

11–2–1–مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس ضرورةً لمقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول أو ضمن الدولة نفسها، حيث يعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي مدى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية. **(دلول.محمد إياد، 2014)** ، ومن هنا جاءت أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي بشكله السلعي والخدمي والذي يمكن تعريفه بأنه القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة معينة من الزمن(**David. A,2008**).

وبشكل عام فإن الناتج يمثل مجموع القيم المنتجة خلال سنة واستناداً لذلك يمكن تحديد خصائص الناتج المحلي الإجمالي:**(كنعان. علي، 2009)**

- يمثل الناتج قيم مجموع السلع المنتجة من الأغذية والألبسة وغيرها، وجميع الخدمات محددة بأسعارها كالصحة.
- تهمل قيم السلع الوسيطة التي تدخل في الإنتاج وذلك تجنباً للازدواجية.
- يحسب الناتج بالقيم السوقية.
- يحسب الناتج فقط في إطار المساحة الجغرافية ويدخل ضمنه ما ينتجه المقيمون وغير المقيمين أي كل ما ينتج في هذا الإقليم سواء كان مملوكاً محلياً أو خارجياً.
- لا تظهر في حسابات الناتج النشاطات الممنوعة أو الاقتصاد الخفي أو حتى الخدمات المنزلية غير المقومة بالنقد.

11–2–2–طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق وهي:

11–2–2–1–طريقة الناتج: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بأسلوبين:**(الوادي. محمد حسين، العيساوي. كاظم جاسم، 2007)**

أ–طريقة الناتج النهائي: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة باحتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي والمنتجة في الاقتصاد الوطني خلال سنة، دون احتساب قيم السلع الوسيطة، لأنها تستخدم مرة أخرى في العملية الإنتاجية أو في الفترة نفسها، ويتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الناتج النهائي من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي= الكمية المنتجة من السلع والخدمات النهائية * السعر

ب– طريقة القيمة المضافة: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة من خلال احتساب القيم المضافة المتحققة في كل نشاط اقتصادي، وفي كل مرحلة من مراحل إنتاج السلعة، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، وتحسب القيمة المضافة من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة= القيمة الإجمالية للإنتاج– قيمة مستلزمات الإنتاج (السلع الوسيطة)

11–2–2–2–طريقة الدخل: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة من خلال احتساب مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج، **(عبد الفرج. آمال، 2009)**أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن:

1. الأجور: وتعد من أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوى العاملة. 2. ريع الأرض: وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها.

3. الفوائد: وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع المصرفي. 4. دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات.

5. عوائد المساهمين من غير استثماراتهم في الشركات. 6. اهتلاك رأس المال.7. الضرائب التجارية غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات، رسوم الرخص والتصاريح.8. أرباح الشركات والأرباح المحتجزة وهي أرباح تحتجز في الشركات بغرض التوسع.**(والي. رنا، 2021)** وبذلك يتكون الدخل الكلي من:

الدخل الكلي= الأجور+ الفوائد + الريع أو الإيجار + الأرباح + دخول المالكين

11–2–2–3–طريقة الإنفاق: يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة من خلال جمع نفقات الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد صافي التجارة الخارجية مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).**(عبد الرحيم. نادر، 2022)**.يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى أربع مجموعات إنفاقية:

أ– الإنفاق الاستهلاكي الخاص(C): يساوي مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك الشخصي، ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات**(والي. رنا، 2021)**.

ب– الإنفاق الاستثماري الخاص (I): هو الإنفاق على جميع السلع المنتجة التي تؤدي لزيادة موجودات الثروة في الاقتصاد من أصول ومباني وتجهيزات وآليات وغيرها **(كنعان. علي، 2009)**.

ج–الإنفاق الحكومي (G): هي كل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات من أجل أداء وظائفها العديدة مثل التعليم، الصحة،وغير ذلك، وهي لا تشمل المدفوعات التحويلية لأنها ليست مدفوعات من أجل الإنتاج**(حسب الله. عمر، 2015)**.

د– صافي التجارة الخارجية: وهي عبارة عن الفرق بين مجموعة قيمة الصادرات ومجموعة قيمة الواردات**(داود، حسام. وآخرون، 2000)**. وبالتالي يمكن التعبير عن الإنفاق المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق من خلال الصيغة التالية:

$$GDE= C+ I + G + (X-M)$$

11–3–العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي:

يعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، فضلاً عن دورهُ المهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال تأثيره الكبير في النشاط الاقتصادي. **(الجبوري، حسام الدين. الرملي، عبد الله محمد رشيد(2021))**.

يوجد اختلاف في الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أشار التقليديون إلى عدم وجود أيّ تأثير للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التنافس بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل الحصول على نفس الأموال أو الموارد المالية الأخرى. وهذا ما يرفضه كينز الذي يؤكد على أن سياسة التوسع المالي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي بالكامل، أي عندما يكون زيادة في الإنفاق الحكومي يرفع الطلب الكلي، لذلك عندما يكون

الطلب أكثر من العرض في الاقتصاد، فإن الأسعار سترتفع مما يشكل قوة لتقليل الطلب حتى يقف الاقتصاد عند نقطة التوازن. واذا كان الإنفاق الحكومي مكمل للقطاع الخاص، فإن زيادة الإنفاق الحكومي يقابله نمو في الإنتاج والتوظيف وبالتالي تأثيره في الناتج المحلي الإجمالي.(**Fouladi.M, (2010)**) ويرى كينز أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي فالزيادة في الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة في العمالة، الاستثمار، الربحية من خلال الأثر المضاعف على الطلب الكلي، أما بارو فقد رأى أن الإنفاق على الاستثمار والنشاطات الإنتاجية يمكن أن تدعم النمو بينما الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يعيق النمو.(**Saad.W , Kalakech.K, (2009)**) كما قدم الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر الذي يعد من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير دور الدولة وتدخلها بالنشاط الاقتصادي، إذ قدم عام 1883 قانوناً أطلق عليه تزايد نشاط الدولة إذ حاول من خلالهُ توضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتوصل إلى أن هناك علاقة تبعية بينهما(**شرف الدين، جمعة جبريل محمد، (2017)**).

12–الدراسة التطبيقية واختبار الفرضية:

12–1– الإنفاق الحكومي في سورية:

تمثل النفقات العامة أحد أوجه الموازنة العامة وأهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، حيث يؤدي الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما تسعى الحكومة إلى تنفيذه وعلى كافة الأصعدة. ويمكن لمُتتبع الإنفاق الحكومي في سورية أن يلاحظ أنه يأخذ مسار الاتجاه التصاعدي وازدياد كميته بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو متفاوتة ومختلفة من سنة إلى أخرى، فأكثر ما يتم ملاحظته عند الاطلاع على الإنفاق الحكومي في سورية اليوم أنه يختلف كثيراً عن الإنفاق الحكومي ما قبل الثورة، وهو ما سيتم دراسة ومعرفة أسباب ذلك ومن خلال تحليل بيانات الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام 2013 م ولغاية نهاية عام 2022 م.

12–2– الناتج المحلي الإجمالي في سورية:

إن المقياس الكمي الذي يعكس التقدم أو التطور في اقتصاد بلد ما هو الناتج المحلي الإجمالي. وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة النشاط في القطاع الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة المنتجات أو الخدمات المنتجة ويصاحبه زيادة الرفاهية والازدهار في المجتمع. (**Nailufar. F, Ichsac. I, (2024)**) ويُعبر عنه بأنه القيمة المضافة في السلع والخدمات وصافي الضرائب على المنتجات لدولة ما ولمدة سنة، كما يُعبر عن عوائد عناصر الإنتاج (فائدة رأس المال، ريع الأرض، ربح المنظم، رواتب وأجور العمالة) مضافاً له اهتلاك رأس المال والضرائب، كما يعكس إنفاق الدولة، ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس لأغراض مقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول أو ضمن الدولة نفسها، ويعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي مدى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية. **(دلول. محمد إياد، 2014)** بما أن سورية تعد من الدول الغنية بالإنتاج الزراعي والذي يشكل جزءاً كبيراً من ناتجها المحلي وعلى الرغم من تأثر جميع القطاعات بالظروف الحالية إلا أنه ما زال القطاع الزراعي يشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي يليه القطاعات الأخرى. **(شيخ السوق. ريما حيدر، 2022)**.

ويمكن لمُتتبع الناتج المحلي الإجمالي في سورية أن يلاحظ أنه يأخذ مسار الاتجاه التصاعدي وازدياد كميته بالأسعار الجارية وبمعدلات نمو متفاوتة ومختلفة من سنة إلى أخرى، فأكثر ما يتم ملاحظته عند الاطلاع على الناتج المحلي الإجمالي في سورية اليوم أنه يختلف كثيراً عن الناتج المحلي الإجمالي ما قبل الثورة، وهو ما سيتم دراسة ومعرفة أسباب ذلك ومن خلال تحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة الممتدة من بداية عام 2013 م ولغاية نهاية عام 2022م.

12-3-اختبار فرضية الدراسة:

سيتم اخضاع فرضية الدراسة للاختبار باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية:

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة sig المحسوبة أصغر من 5%.

باستخدام برنامج spss للتحليل الاحصائي قامت الباحثة بدراسة الانحدار البسيط واختبار الفرضية على اعتبار أن الإنفاق الحكومي (GE) هو المتغير المستقل وأن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو المتغير التابع.

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض البيانات السنوية خلال الفترة الممتدة من عام 2013 حتى عام 2022م.

الجدول رقم(1) :بيانات الدراسة

العام	الإنفاق الحكوميGE (بالملايين)	الناتج المحلي الإجمالي (بالملايين)
2013	1383000	2937561
2014	1390000	3612015
2015	1554000	4783661
2016	1980000	6128044
2017	2660000	8348139
2018	3187000	9580729
2019	3882000	11620863
2020	4000000	17266450
2021	8500000	41455877
2022	13325000	88590464

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

أولاً: سيتم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$GDP=B_0+B_1GE+E$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

GE: قيمة الإنفاق الحكومي.

E: حد الخطأ العشوائي.

وسيتم التحقق من شروط حد الخطأ العشوائي وهي:

1.المتوسط صفر.

2.التباين ثابت.

3.التوزيع الطبيعي.

4.لا يوجد ارتباط ذاتي.

ثانياً: سيتم إدخال بيانات الجدول رقم (1) في برنامج spss لنحصل على الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): معامل الارتباط.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.986[a]	.973	.969	4686851.392	1.627

a. Predictors: (Constant), GE

b. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين R=98% وهو ارتباط قوي، بينما قيمة معامل التحديد R square= 97% هذا يعني أن الإنفاق الحكومي يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي GDP.

وأن إحصائية ديربن واتسن DW=1.627 والقيم الجدولية لها dl=0.879 ,du=1.320 وهي محققة المعادلة الآتية:

$$Du<Dw<4-Du$$

$$1.320<1.627<2.68$$

إذاً لايوجد ارتباط ذاتي عند مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (3) توصيف البواقي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	156706.36	82276536.00	19432380.30	26440125.649	10
Residual	-7641278.000-	6313926.500	**.000**	4418805.869	10
Std. Predicted Value	-.729-	2.377	.000	1.000	10
Std. Residual	-1.630-	1.347	.000	.943	10

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (3) نجد أن متوسط البواقي Residual صفر.

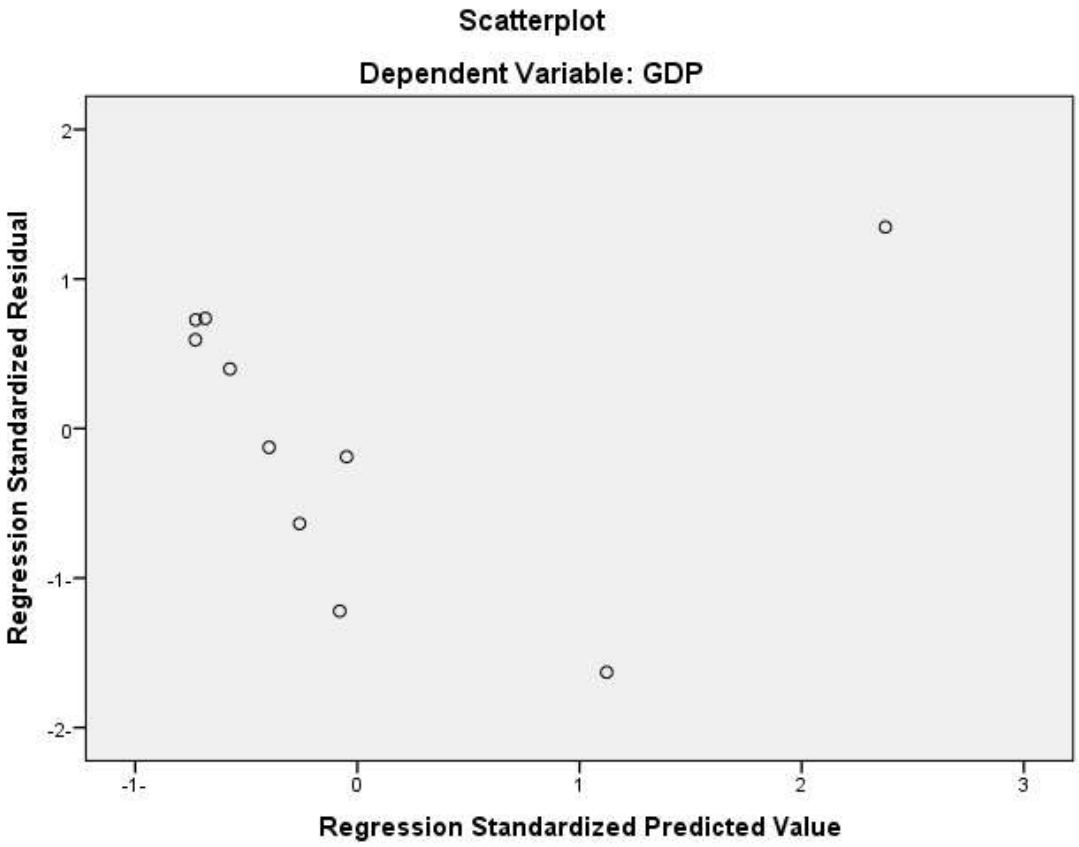

الشكل رقم (1): توصيف البواقي.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النقاط منتشرة بشكل عشوائي نوعاً ما ويمكن القول أن التباين ثابت.

الجدول رقم (4): التوزيع الطبيعي للبواقي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.164	10	.200*	.953	10	.705

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر : مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن70%= Sig Shapiro-Wilk وهي أكبر من 5%.

الجدول رقم (5) معامل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-9353570.489-	2256035.146		-4.146-	.003
	GE	6.877	.406	.986	16.924	.000

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن sig=0.000 وهي أصغر من 5%

ويلاحظ أيضاً أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية.

الجدول رقم (6) معادلة الانحدار كاملة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6291722198786 702.000	1	6291722198786 702.000	286.423	.000[b]
	Residual	1757326077692 77.440	8	2196657597115 9.680		
	Total	6467454806555 979.000	9			

a. Dependent Variable: GDP

b. Predictors: (Constant), GE

المصدر: مخرجات برنامج spss.

ومن خلال الجدول رقم (6) يتبين أن معادلة الانحدار كاملة معنوية وذلك لأن sig=0.000 وهي أصغر من 5%.

ومما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا موافق للأدبيات الاقتصادية وذلك عندما تكون قيمة sig أصغر من 5% وهذا شرط محقق، وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائي محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول رقم (5) على الشكل الآتي:

$$GDP=-9353570.489+6.87GE$$

13–النتائج:

يستنتج مما سبق أنه:

1.يوجد ارتباط بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط 98% وهو ارتباط قوي، وأن الإنفاق الحكومي يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

2.يوجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي وهو موافق للأدبيات الاقتصادية.

3.يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2013 حتى عام 2022م، وتكتب معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$GDP=-9353570.489+6.87GE$$

14–المقترحات:

1. ترشيد الإنفاق الحكومِيّ وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة بما يساهم في زيادة مستوى النشاط الاقتصادِيّ.

2.الإفصاح عن بيانات الإنفاق الحكومِيّ والناتج المحلِيّ الإجمالِيّ حتى العام الحالي وذلك بهدف القيام بالمزيد من الدراسات الحديثة والوصول إلى نتائج تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات في اتخاذ قرارات سليمة مما يعكس ذلك في تحسين الوضع الاقتصادِيّ.

3.دراسة أثر الإنفاق الحكومِيّ في مُتغيرات اقتصادِيّة أخرى بهدف إمكانية التعرف أكثر على المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر بها الإنفاق الحكومِيّ ودراسة أبعاد التأثير.

15–المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

–الكتب:

1. داود، حسام. سلمان، مصطفى. الصعيدي، عماد. عقل، خضر، (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص62.

2. زكي، رمزي.(1992) ، عجز الموازنة العامة، دار ابن سينا للنشر، القاهرة، ص39.

3. شهاب، مجدي.(2004). أصول الاقتصاد العام (المالية العامة) ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 139.

4. طاقة، محمد. العزاوي، هدى.(2007). اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، الأردن، ص 33.

5. عبد الحميد، عبد المطلب. اقتصاديات المالية العامة. جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، ص176.

6. عبد الرحيم، نادر، (2022)، آفاق الاقتصاد المريض، ط1، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، ص17.

7. العبيدي. سعيد علي محمد، (2011)، إقتصاديات المالية العامة، دار المنهل للنشر، ص41

8. القيسي، أعاد.(2015). المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 43.

9. كنعان، علي، (2009)، *الاقتصاد المالي*، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص

10. ناشد، سوزي، (2006)، *المالية العامة*، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، ص40–41–46–47.

11. الوادي، محمود حسين. العيساوي، كاظم جاسم، (2007)، *الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي*، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 18.

–الرسائل العلمية والدوريات:

1. الجبوري، حسام الدين طه محسن. الرملي، عبد الله محمد رشيد، (2021)، "قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2018–1990)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، العراق، ص23.

2. حسب الله، عمر آدم بابكر، (2015)، العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (2011–1950)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، ص 21.

3. دللول، محمد إياد، (2014)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة0، أطروحة دكتوراه منشورة،2000/2010 جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 45

4. سليمان، فرات.(2015). "سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية". رسالة ماجستير منشورة. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سورية، ص9.

5. شرف الدين، جمعة جبريل محمد، (2017)، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية خلال الفترة (2012–1970)" رسالة ماجستير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا، ص 9–22.

6. شيخ السوق، ريما حيدر، (2022)، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في هيكل رأس مال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية، ص33.

7. العاقل، فتحية. سعداوي، خاليدة.(2019). أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر –دراسة قياسية خلال فترة (1994–2017). رسالة ماجستير منشورة. جامعة يحي فارس بالمدية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. الجزائر، ص10–11.

8. عبد الفراج، آمال عبد الفتاح، (2009)، العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية2002–1992، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الخرطوم،ص17.

9. والي، رنا، (2021)، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في عوائد أسهم شركات التأمين الخاصة في سورية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سورية، ص 15.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Iheanacho, Eugene.(2016). The contribution of government expenditure on economic growth of Nigeria disaggregated approach. International journal of economics& management sciences, p1.

2.Belkheiri.Omar,(2007)support de cours macro ii, universite abdelmalek essaad.

3. David. A, (2008), Macroeconomic Theory and Policy. 2nd Edition, Simon Fraser University,p2.

4. Fouladi.M, (2010), "The Impact of Government Expenditure on GDP, Employment and Private Investment a CGE Model Approach",Iranian Economic Review, Vol.15, No.27, Fall 2010, p54.

5. Saad.W , Kalakech.K, (2009), " The Nature of Government Expenditure and its Impact on Sus-Tainable Economic Growth", Middle Eastern Finance and Economics - Issue 4 ,2009, p39-47.

6. Nailufar. F, Ichsac. I, (2024), " THE EFFECT OF GOVERNMENT SPENDING, DOMESTIC INVESTMENT AND FOREIGN DEBT ON GROSS DOMESTIC PRODUCT IN INDONESIA", Journal Of Maliksussaleh Public Economics, Volume 06 Nomor 01 April 2023, p31.